

محضر إجتماع لجنتي السياحة والتصدير

الأربعاء ٢٠١٥/١/٢١

عقدت لجنتي التصدير و السياحة إجتماعاً مشتركاً في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/١/٢٨ برئاسة المهندس / أحمد بلبع – رئيس لجنة السياحة وم / مصطفى النجاري – رئيس لجنة التصدير وعدد من أعضاء اللجنة ورجال الصحافة والإعلام بمقر الجمعية بالجيزة ، وذلك لمناقشة :

الآثار المتوقعة لإنهيار عملات روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وكذلك هبوط اليورو مقابل الدولار نظراً لإنخفاض سعر البترول وكذلك المشاكل السياسية المؤثرة تأثيراً مباشراً على إقتصادياتها وتداعيات ذلك على قطاعي السياحة والتصدير في مصر .

بدأ المهندس / أحمد بلبع الحديث بالترحيب بالجميع ، مؤكداً على أهمية هذا الإجتماع لدراسه الآثار السلبية المترتبة على إنهيار عملة الروبل الروسيه ، الأمر الذي أدى لإنخفاض واضح فى الطلب الروسى سواءً على الإستيراد بصفه عامه وكذلك إنخفاض أعداد السياح الروس بسبب إنخفاض قدره الشرائيه داخل السوق الروسى وإنحصار الصادرات الزراعيه الروسيه لأوروبا نظراً لتكدس الإنتاج الزراعى الأوروبى وعدم تصريفه تزامنا مع إنخفاض سعر صرف اليورو الفجائى أمام الدولار.

ثم بدأ المهندس / مصطفى النجاري – رئيس لجنة التصدير الحديث مرحباً بالجميع و مؤكداً على ضرورة إتخاذ حزمة من التدابير السريعه تجاه الجانب الروسى بشأن العلاقات التجاريه والسياحيه مع مصر، خاصة مع قرب زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين خلال شهر فبراير المقبل ، حيث أن جزء كبير من الصادرات المصريه مقسمه بين روسيا والاتحاد الأوروبى، ذلك فضلا عن أن صادراتنا من روسيا اقل من وارداتنا.

وقام المفوض التجارى/ سعد الشيخ مدير إدارة أوروبا بالتمثيل التجارى بإستعراض الآتي :-

- أولاً : تقرير حول تطور العلاقات التجاريه بين جمهوريه مصر العربيه وروسيا الإتحاديه (مرفق).
- ثانياً : تقرير حول أسباب تراجع معدل صرف الروبل الروسى (مرفق) ويشمل :-
- أسباب تراجع معدل صرف الروبل الروسى .
 - إنعكاسات ضعف معدل سعر صرف الروبل على قطاعي السياحة والتصدير المصريين .

و تم فتح باب المناقشة و تم الإنفاق على ما يلي :-

١. أكد الحاضرون على ان المشكله فى روسيا تكمن فى نقطتين:
أولاً: إنهيار قيمة عملة الروبل مقابل الدولار.
ثانياً: عدم توافر الدولار داخل البنوك الروسيه مما أدى لعدم إتمام التحويلات المستحقه لكلا القطاعين.
٢. التأكيد على أنه مع رغم من إستمرار قيام الشركه المصريه لضمان الصادرات بتأمين مخاطر السداد فى روسيا إلا أن هذا الأمر قد يكون مؤقت ولايستطيع أى طرف التأكيد على متى سوف تنتهى الصراعات السياسيه و الإقتصاديه بين التكتلات الدوليه التى سوف تؤثر على إقتصاديات الدول الصغيره المرتبطه بها.
٣. التأكيد على أن أى آليات تطرح (بعد دراستها بمعرفة البنك المركزى المصرى لوضع أسس تنفيذها) لتأمين إستمرار التجارة و التصدير من مصر إلى روسيا و إستمرار تدفق أفواج السياح الروس لمصر و ضمان سدادها هو هدف أساسى يستحق تدخل كافة الأطراف وذلك لطرحه على معالى رئيس مجلس الوزراء للتقدم به أثناء الزياده المرتقبه للرئيس الروسى لمصر قريباً.
٤. التأكيد على أن حل مشكله إنهيار عملة الروبل الروسيه تكمن فى آلية تحصيل المبالغ بالجنيه المصري، لذا يجب تحقيق نوع معين من عمليات المقايضة عن طريق البنوك المركزية فى البلدين لربط عمليات تقديم الخدمات بالعمليات التصديرية .
٥. التأكيد على أهمية هذا الإقتراح لحل أزمة مستحقات شركات السياحة المصريه المتأخرة لدى السوق الروسى، نظرا لتضخم مستحقات هذه الشركات لدى السوق الروسى، وعدم توافر الدولار لدى روسيا لسداد المستحقات بالدولار وفقا للعقود الموقعة بين الجانبين، حيث أن حجم السياحة الروسيه تراجع لتهدبأ أعدادهم بنسبة ٥٠٪ فى الأشهر القليله الماضيه مقارنة بالأشهر نفسها من الأعوام الماضيه لإرتفاع الاسعار على الروس كما أن الشركات المصريه تعمل على توفير أوضاعها حتى تضمن تدفق السياحة الروسيه لرفع معدلات الاشغال .
٦. أهمية مبادرة وزير السياحة المصري هشام زعزوع التي طرحها فى هذا الصدد، ولكن هذا الإقتراح متوقف على موافقة موسكو عليه حتى تعمل الحكومة الروسيه على تدعيم عملتها المحليه الروبل ، و الموافقة على إفتتاح مكتب تمثيل للمكاتب والشركات السياحيه فى روسيا لكي يتسنى فتح حسابات بنكية فى روسيا بالروبل.
٧. أهمية إعادة النظر فى الأسعار السياحيه خارجيا، موضحا أن سعر الليلة الفندقية بـ ١٢ دولارا غير مقبول تماما، حيث إنه على الرغم من أن هناك دولا عربية أقل فى الخدمات السياحيه من مصر، إلا أن سعر الليلة الفندقية بها يتجاوز ٥٠٠ دولار ، أنه يمكن وضع حد أدنى للسعر الفندقى فى ظل التدخلات الأجنبية والثورات وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى أنه لا بد من إعادة النظر فى الضرائب المفروضة على الخدمات السياحيه والفندقية.

ثم أوضح الأستاذ / علاء جودة - مدير عام وعضو مجلس إدارة الشركة المصرية لضمان الصادرات

أن هناك ضرورة للتنسيق بين الجانبين الروسي والمصري في هذا الشأن عن طريق الوزارات المعنية والبنكين المركزيين في الدولتين ، كما أن موافقة الجانب الروسي على إجراء التعاملات بالروبل هي أهم ما في الأمر في إطار ما يعرف بتفعيل الصفقات المتكافئة ، ومثل هذا الاتفاق قد يأتي بنفع إذا ما طبق على السلع والخدمات معاً، بمعنى أفواج سياحية مقابل جرارات زراعية بدلاً من التعامل بشكل نقدي، كما أن التعاون السياسي والتجاري بين مصر وروسيا وثيق، ولا يوجد عائق لتنفيذ هذه الآلية الجديدة .

وفي نهاية الإجتماع تم الإتفاق على التوصيات الآتية :

١. إعداد مذكرة من جانب لجنتي السياحة والتصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين خاصة مع قرب زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين خلال شهر فبراير المقبل إلى كلٍّ من :-

- وزير الخارجية
- وزير التجاره و الصناعة و المشروعات الصغيره و المتوسطه
- وزير التموين و التجارة الداخليه / الماليه
- محافظ البنك المركزى

٢. تتضمن المذكرة إجراءات مقترحة تجاه الجانب الروسى بشأن العلاقات التجارية والسياحية مع مصر و تشمل أهم ما يلي :-

- الآليات المصرفية تسمح بالتعامل المباشر ما بين عملة الروبل الروسيه و الجنيه المصرى بالأسعار اليومية المحدده من كلا البنك المركزى الروسى و البنك المركزى المصرى على ان يدرس طلب قطاع السياحه المصرى بالسماح لهم بفتح حسابات بنكيه لهم بالبنوك الروسيه .
- التعامل بنظام أوفست و المقايضه فى كلا المجالين على ان تتسلم شركات التصدير و شركات السياحه و الفنادق المصريه القيم المستحقه لهم فى السوق الروسى بالجنيه المصرى المعادل للروبل وذلك مقابل موافقه الجانب الروسى على تصدير القمح وخلافه بالروبل المعادل للجنيه المصرى فى حينه على أن تحدد أسعار الصرف يومياً بمعرفة كل من البنك المركزى المصرى ونظيره الروسى.

و إنتهى الإجتماع بشكر الجميع على المشاركة الفعالة على أن يتم تفعيل التوصيات التي تم الإتفاق عليها خلال الإجتماع .